© ٢٠١٥ مركز بحوث القرآن
جامعة ملايا، ماليزيا

قرآنيكا، مجلة عالمية لبحوث القرآن
المجلد ٧، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٥م، ص٨٢-١٠٨

أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم: الاحتياط من "تفكيك نظم القرآن" نموذجًا(*)

د. محمد عبد الفتاح الخطيب[١]

(Syntactic Analysis of the Verses of the Qurān: Precaution of "Dismantling the Composition of the Qurān" as a model)

Al Khatib, M. Abdul Fattah

ABSTRACT

This study aims at providing a methodology for tune the syntactic bases for the Holy Quran; namely: Parsing sign, refrain from basis in performance of meanings, precaution of loss of meanings and precaution of dismantling the composition. Then, the study displays in detail the latter basis "precaution of dismantling the composition" as a model explains the methodology. Finally, the study reviews the set of "statements" which we can consider it as "standards" control the syntactic analysis of discourse, especially the Quranic discourse in pragmatics.

Keywords: *Grammatical Analysis, The Arabic Style, Parsing sign,*

(*) This article was submitted on: 11/02/2015 and accepted for publication on: 14/04/2015.

[١] د. محمد عبد الفتاح الخطيب، أستاذ اللغويات المساعد، جامعة الأزهر، مصر، alkhtib1975@gmail.com

ملخص

لقد سعى هذا البحث إلى تقديم نموذج لمنهجية منضبطة لأصول التحليل النحوي للقرآن الكريم، وهي: فقه الحركة الإعرابية، و العدول عن الأصل في أداء المعاني وبناء معاقدها، والاحتياط من ضياع المعاني، والاحتياط من تفكيك النظم، ثم عرض البحث بشيء من التفصيل لهذا الأصل الأخير باعتباره نموذجًا كاشفًا لهذه المنهجية، وأخيرًا استعرض البحث مجموعة من "المقولات" يمكن أن نعتبرها "ضوابط" تتحكم في التحليل النحوي للخطاب، وبخاصة تداوليات الخطاب القرآني.

كلمات دالَّة: التحليل النحوي، معهود العرب، تشتيت الكلام، تفكيك الضمائر.

١ مقدمة

إن المتأمل في "البنية التأسيسية والمعرفية" للفكر النحوي، يدرك أن بنية النحو العربي قائمة على العناية بالمفردة داخل الجملة، وكذلك على العناية بالجمل داخل النص "الخطاب" من ذلك:

– العناية بـ"الجمل" في التحليل النحوي، فكل باب من أبواب النحو تحته ضرب من ضروب العلاقات والروابط بين الجمل. وحسن الدلالة راجع إلى تلك العلاقات، والروابط، والأنساق اللغوية المتشاربة؛ إذ هي أصل الكلام؛ لأن" الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل، ومدارج القول"١ على أن "الجمل" و"مدارج القول"، في الفكر النحوي، لها في تتابعها داخل الخطاب، قانون ينظمها، وضوابط تحكمها، كالقوانين

١ ابن جني. (–١٩٨٨م). **الخصائص**. تحقيق: الشيخ محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر، ٣٣١/١.

التي تنظم العلاقة بين الجمل "المفتقرة" (التي لها محل من الإعراب)، والجمل "المستغنية" (التي لا محل لها)، وكذلك الأصول التي تنظم "العلاقات بين المعاني فصلًا ووصلًا".

– العناية بـ" البعد الخارجي" في التحليل النحوي، وهذا واضح في حديث النحاة عن ثنائية "المعاني والأغراض"، وما يقتضه "السياق ومنازل الخطاب"، و"الارتباط والانقطاع بين المعاني" إذ تمثل ثلاثتها بعض خيوط النسيج الفكري في الدرس النحوي وهي أمور لا تلتصق بـ"نحو الجملة" قدر لصوقها بـ"نحو النص"، وذلك على عكس ما شاع، من أن النحو العربي نحوٌ يُعنى بالمفردات والإعراب، ويتهاون بالنص والاستعمال، كما يغيب فيه كل الأبعاد التي تكون للتركيب في اللغة!

– العناية بـ"ظواهر الاستعمال" وهي ظواهر تتجاوز الأصولُ المتحكمةُ فيها الاعتباراتِ الراجعةَ إلى الجملة في بنائها، إلى ظواهر تداولية يقوم عليها القسم الكبير مما يعتبر محققًا للترابط بين الجمل المكونة للخطاب، من حيث: الاستقامة والقبح، والذكر والحذف، ونقض المراتب وانتهاكها، ومخالفة مقتضى الظاهر في بناء معاقد الكلام، وتماسك الكلام وتفكيكه، والارتباط والانقطاع العاملي بين المعاني.

فبنية الفكر النحوي في العربية إذن، لمن تأمل، قائمة في جانب كبير منها على التأصيل لـ"نحو النص"، و"تحليل الخطاب".

وإذا تقرر هذا، فإنني أقرر أيضًا، أن بين أيدينا تراثًا ثريًّا جدًا في "نحو النص"، و"تحليل الخطاب"، من خلال معالجة قضايا النحو في كتب التفسير، وتحليل "الخطاب القرآني" وأعجب كيف نترك هذا، ثم نذهب للبحث عن "نحو النص" في علوم الآخرين!!

فمن الخطأ البيِّن أن يظل المشتغلون بـ"نحو النص" في قطيعة مع علوم الكتاب والسنة، وخاصة التفسير؛ حيث ترى هناك امتزاج الصناعة النحوية بالمعنى عند المفسرين من النحاة أوسع وأضبط؛ لأنهم يحاولون تنزيل القواعد النحوية على المعاني القرآنية، فيستنبطون من خلال ذلك مراد الحق من كلام الحق سبحانه؛ ومن ثم بلغ منهجهم في التفسير، والتحليل، والتحديد، والاستنباط الغاية في الحذر والدقة.

ففي كتب التفسير ترى ذلك النحو العربي الشامخ القائم على رعاية المعاني والدلالات، وترى حديث النحاة واضحًا عن ثنائية "المعاني والأغراض"، وما يقتضه "السياق

ومنازل الخطاب"، و"العلاقات بين الجمل ارتباطًا وانقطاعًا"، كما ترى حديثًا معجِبًا عن" نقض المراتب وانتهاكها"، و"تماسك الكلام وتفكيكه"، و" النظر في روابط الجمل وأنواع ترتيبها وتلاقيها "، وأثر ذلك في استنباط "معاقد المعاني" التي أمَّهَا الكلام، والحديث عن وجوب "صون هذه المعاني من الضياع"، و"الاحتياط من فسادها" حينما "يتعنَّد" اللفظ على المعنى، ويخرج عن مقتضياته، وما في ذلك من الدقة واللطف والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش في كثير من الأحيان!

وقد حاولت أن أجمع شيئًا من ذلك فيما سميته بـ"أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم[١].

٢ أصول التحليل النحوي: المفهوم والمنهج

ترجع مادة:(ح ل ل) في اللغة إلى معنى "الفتح" و"الفك"، وهو أصل تفرعت عنه سائر معاني هذه المادة، وقد أشار إلى ذلك ابن فارس بقوله:" الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلها عندي: فتح الشيء. لا يشذ عنه شيء"،[٢] وجاء في تاج العروس: "حَلَّ العُقْدَةَ يَحُلُّها حَلاً: نَقَضَها وَفكَّها وفَتحها. هذا هو الأَصْلُ في معنى "الحَلِّ" كما أشار إليه الراغِبُ وغيرُه، فانْحَلَّتْ: انْفَتَحتْ وانفَكَّتْ. وكُلُّ جامِدٍ أُذِيبَ فقد حُلَّ حَلاً، كما في المحكَم".[٣]

ومن خلال هذا الأصل اللغوي لكلمة (تحليل)، بمعنى: فتح الشيء، نستطيع أن نقف على المعنى الاصطلاحي الذي نقصده من مفهوم "التحليل النحوي" إذ يطلق في الدرس اللغوي، ويراد به: فتح مقفلات النص، وكشف معمياته، باستنطاق مكوناته اللغوية والمقامية معًا[٤]. وذلك من خلال ثلاثة مستويات، تمثل المنهج في التحليل النحوي:

---

١ وهي أصول ورد ذكرها في أمهات كتب النحو، متراوحة بين التصريح والتلميح تارة، وبين ما كان ضمنيًّا خفيًّا تارة أخرى.

٢ ابن فارس. (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون. القاهرة: دار الفكر، ٢٠/٢.

٣ الزبيدي. **تاج العروس**. تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الهداية، ٣٣١/٢٨.

٤ فخر الدين قباوة. **التحليل النحوي أصوله وأدلته**. (٢٠٠٢٩). القاهرة: سلسلة لغويات، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، ص١٤.

أولها: رصد الخصائص الصرفية لمفردات النص، من خلال مقولات من نحو: الاسمية والفعلية، التجرد والزيادة، الصحة والاعتلال، الإدغام والإظهار، الابتداء والوقف، معاني الأبنية ودلالات الأدوات (حروف المعاني وما يشبهها من الأسماء والأفعال).إلخ.

ثانيها: رصد العلاقات القائمة بين مفردات النص: "الرابطة الإعرابية"، من خلال مقولات من نحو: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول، والنعت والبدل وعطف البيان، والحال والتمييز، والقطع والاستئناف، والجمل التي لها محل والجمل التي لا محل لها، والجمل المؤكدة وغير المؤكدة، وما يلابس ذلك كله من: التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والزيادة، والإظهار والإضمار، ومخالفة مقتضى الظاهر لفتًا وتضمينًا واتساعًا... إلخ.

ثالثها: رصد" المقامات التي يتنزل فيها الكلام" كـ السياق، والمخاطب، والمتكلم، ودلالة بعض الكلام على بعض، وما وراء تلك المقامات من ضروب متنوعة من المعاني وجماليات التركيب، وهذا ما أسميه:" الفقه اللغوي للتراكيب"، وذلك بإدراك "المقاصد" التي بُني عليها الكلام، وفهم العلاقات التي تحكم التراكيب وتوجه بناءها، حيث تحتك الكلمة بالكلمة، والجملة بالجملة، وما وراء هذا الاحتكاك من فيوضات معنوية، وملابسات سياقية، وعلائق منطقية.

ومعنى ذلك أن "التحليل النحوي" لآيات القرآن الكريم، بل لأي نص، لا ينبغي أن يقف عند "رصد الخصائص الصوتية لمفرداته"، أو بيان "الرابطة الإعرابية" أي: العلاقات القائمة بين المفردات، بل ينبغي أن يتعدى ذلك إلى "استبطان التراكيب"، والنظر فيما يثوي وراءها من معان خفية، وعلائق دلالية.

وإهدار النظر في ذلك إهدار لـ"معاقد المعاني"، ومعرفة "وجوه الكلام"، بل إهدار لقيمة النحو نفسه؛ إذ إنه إذا كان من أهم خصائص النحو العربي تناولُه لمختلف الأشكال اللفظية، وعملُه على إيجاد الشكل النظري المناسب لها إعمالًا وإهمالًا، فإن من أَجَلِّ خصائصه أيضًا، الحرصَ على إيجاد الأثر المعنوي لهذه الأشكال، وبيانَ علاقتها بالمعاني والمقاصد التي تحققها في مستوى الخطاب. وأصل أصولهم في ذلك: مَن لم "يفقه" مساق الكلام وسياقه الذي تشكل فيه، عجز عن إبصار حركة معانيه.

٣ التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم: محاولةٌ للتأصيل

إذا كان مفهوم "الأصول" في الفكر العربي الإسلامي، يُعنى بها: "قضايا العقول، وهي: القواعد والأسس التي يبنى غيرها عليها، والأصول التي يرد ما سواها إليها"[١] فإن هذه الأمور الثلاثة:

- رصد "الخصائص الصرفية لمفردات النص"،
- وإدراك "الرابطة الإعرابية" بين كلماته وجمله،
- ثم الوقوف على ما وراء ذلك من "مقامات" و"ودلالات" يقتضيها "سياق الكلام ومقاصده".

هذه الأمور الثلاثة هي القواعد والأسس التي يقوم عليها "التحليل النحوي" والأصول التي ينبغي أن يراد إليها ما سواها، وبخاصة عند التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم. وفي هذا السياق، لا أبعد إذا قلت: إن هناك أربعة أصول أن ينبغي أن يقوم عليها "التحليل النحوي للقرآن الكريم"، سأذكر ثلاثة منها على سبيل الإجمال، مفصِّلًا رابعها باعتباره نموذجًا، وهي:

٣. ١ الأصل الأول: التحليل النحوي وفقه الحركة الإعرابية

فمن الأصول الحاكمة في التحليل النحوي: "أن لكل حركة إعرابية مقابلاتِها المعنويةَ، وسياقاتِها التي تقتضيها" فلا ينبغي أن يغفل المعرب، وخاصة عند تحليليه آيات القرآن الكريم، فقهَ ما وراء هذه الحركات من معانٍ يقتضيها السياق، ويوجبها المقام. ومن فقه الحركة الإعرابية: "رصد التحول الإعرابي في التراكيب"، وما وراء ذلك من معانٍ، ومعنى ذلك: أن كل تحوُّلٍ في الحركة الإعرابية تجد فيه مدخلًا جديدًا لمعنى جديد، وهذا أصل ينبغي عند التحليل النحوي الالتفات إليه، ويظهر هذا جليًّا في تتبع التغييرات الإعرابية بين القراءات القرآنية، إذ يمكن للباحث الجاد أن يتتبع التحولات الإعرابية بين القراءات القرآنية، رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا، ووصلًا وقطعًا، وفقه ما لهذه التحولات من أثر في تشكيل المعاني، وإبراز المقاصد القرآنية[٢].

---

[١] الجرجاني. عبد القاهر. (١٤١٢هـ). **أسرار البلاغة**. قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني، ص٣٧٣.

[٢] عبد العباس عبد الجاسم. **التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع**، وقد جمع فيه طرفًا من تلك التحولات، وأثرها في تشكيل المعاني.

وقد كان أبو الفتح ابن جني، رحمه الله، يستصحب هذا الأصل في جل ما تناوله من قراءات شاذة في كتابه المحتسب، يحكمه في ذلك قوله: "فاعرِف هذه المعاريض في القول (التنوع في التشكيل النحوي للكلام) ولا تَرَيَنَّها تصرفًا واتساعًا في اللغة، مجردة من الأغراض المرادة فيها، والمعاني المحمولة عليها"[١]؛ ومن ثم كان دائم البحث عن "منطق" المعنى وراء "التشكل النحوي" لهذه القراءات، مبينًا قوة المعنى الملاحظ فيها، موضحًا ما وراءها من "مقاصد" و"أغراض"، فأخرج لنا بذلك ما يمكن أن تعد "أصولًا" تحكم العلاقة بين "المعنى" و"تشكله" في هذا اللسان الشريف.

٣. ٢ الأصل الثاني: التحليل النحو ي والعدول عن الأصل في أداء المعاني وبناء معاقدها[٢]

لكلام العرب "أصلٌ" وهو ما عبر عنه الفكر النحوي بمصطلح "أصل الكلام"، و"تمام القول"[٣]، و"عِنَاج المعنى وحاقُّه" أي: أصله ورباطه[٤]. وهذا "الأصل" مفهوم يُعنى به في الدرس النحوي: "الأنماط المثالية" للكلام التي تحكمها أصول اللسان العربي في بناء الجملة، لكن قد يتحرك الكلام في تشكيله النحوي بعيدًا عن هذا "الأصل" فيخرج عن "النمط المثالي" نفضًا للأصول، حين يَعرض من الأغراض والمقاصد ما يستدعي هذا النقض، فترى الكلام يبنى على "نقض المراتب" تقديمًا وتأخيرًا بدلًا من حفظها، أو يبنى على" الحذف" بدلًا من الذكر، أو على "التأكيد" بدلًا من التأسيس، أو على "الزيادة" بدلًا من التأصيل، أو على "البناء للمفعول" بدلًا من البناء للمعلوم، أو على "التنكير" بدلًا من التعريف.. أو غير ذلك مما تبيحه اللغة– في ضوء "سَنَن العرب" و"معهود خطابها"– من فضاءات واسعة في بناء الكلام. ومما ينبغي الالتفات إليه عند التحليل النحوي للنصوص، وخاصة القرآن الكريم، ما وراء هذا

---

١ **المحتسب**، ٢/٢٧٤.

٢ معاقد المعاني: ما "عليه عَقدُ الكلام واستمراره" كما يقول ابن جني في كتابه المحتسب، ١/٣٧. فـ"معاقد المعاني" مصطلح قصدت به: أصول المعاني ومقاصدها التي يشكل المتكلم كلامه وفقًا لمقتضياتها.

٣ أبو عبيدة. (١٣٨٣هـ). **مجاز القرآن**. تحقيق: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٣/و٢٢٦و٣/١٥و٦٨.

٤ الزمخشري. **أساس البلاغة**. تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: د.ت. مادة(ع، ن،ج).

"العدول" من معان تراد، ومقاصد تبتغى. ووراء هذا أصل من أصول التحليل النحوي، وهو: " أن كل تغيير في أصل بناء الكلام يحدث تغييرًا مناسبًا في المعنى، وأن وراءه سرًّا ينبغي أن تنعقد عليه اليد، كما يقول ابن جني، فليس ثمة في العربية "توسع" أو "تجوّزٌ" مجانيٌّ؛ بل لابد من أن يكون له أسباب وأحوال تقتضيه، وأغراض ومقاصد تُرام به، ومقامات تُراعى تحقيقًا وتنزيلًا. وهذا باب واسع جدًا في القرآن الكريم، ومن أبرز مظاهره: "نقض المراتب، والحذف، والزيادة، ومخالفة مقتضى الظاهر تناسبًا وحملًا، والتفاتًا.

٣. ٣ الأصل الثالث: التحليل النحوي والاحتياط من ضياع المعاني

فمن الأصول المقررة في الدرس النحوي: "أنه يجب صون المعاني"، و"تحصينها" و"أن الإعراب معلَّق، إن أنت لم توجد له سندًا وعمادًا من صحة المعنى، فالإعراب الذي لا يعضده معنى صحيح إعراب لا خير فيه"!!وهذا يقتضي عند التحليل النحوي للكلام التدبر في فهم العلاقات بين الكلمات فصلًا ووصلًا، والاحتياط من تداخل المعاني، والاعتناء بما يقتضه السياق ومواقف الخطاب، وما تتطلبه مقاصد الاستعمال، ويزداد ذلك عند التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم، هذا، ويظهر هذا الأصل بوضوح في حديث المفسرين، عند التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم، عن :

٣. ٣. ١ وجوب "القطع بين الألفاظ" إذا كان في ارتباطها ضربٌ من التعسف بين المعاني، وذلك حينما "يتعنَّد" اللفظ على ما قبله معنىً، ويخرج عن مقتضياته سياقًا. وقد ألمح العلامة الزركشي إلى كثير من الآيات القرآنية في هذا الباب، وبخاصة ما ذكره في كتابه البرهان تحت عنوان:" اتصالُ اللفظِ والمعْنَى عَلى خلافٍ، إذ يَكُونُ اللَّفْظُ مُتَّصِلًا بِالْآخَرِ وَالْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ" [١]. وما في ذلك من الدقة واللطف والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش، في كثير من الأحيان!!

ومن هذا الذي يروق ويروع ويدهش الحديث عن:

الجمل المتزحزحة، حيث تتزحزح الجمل في بعض الآيات عن مكانها الأصلي وتتأخر، وقد تقع معترضة بين جزأي جملة، ومكانها هناك قبل هذه الجملة التي جاءت معترضة فيها، وإنما

١ **البرهان**، ٥٠/١. وقد سماه السيوطي بـ" الْمَوْصُولِ لَفْظًا المفصول معنى" الإتقان، ٣٠٩/١.

تأخرت واعترضت لتفيد معنى آخر بهذا التأخير وهذا الاعتراض. والحديث عن " الْمُدْرَجِ"، قال الزركشي[١] : "وَحَقِيقَتُهُ فِي أُسْلُوبِ الْقُرْآنِ: أَنْ تَجِيءَ الْكَلِمَةُ إِلَى جَنْبِ أُخْرَى كَأَنَّهَا فِي الظَّاهِرِ مَعَهَا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِهَا".

٣. ٣. ٢ ومن هذه المواضع التي ينبغي فيها "الاحتياط "من ضياع المعاني عند التحليل النحوي للقرآن الكريم ما يمكن أن نسميه بـ"الارتباط والانقطاع العاملي بين المعاني". والمراد به: تسلط العامل على معموله، واقترانه بمتعلقاته ومقتضياته، أو انقطاعه عن التعلق به، فلا يتسلط عليه؛ لعدم تأثيره فيه، فليس هو من شرعته، ولا من سببه، بل هو من" بنية عاملية" أخرى، إن على مستوى الجملة، وإن على مستوى الجمل. وهذا المفهوم مما عُني ببيانه المفسرون عناية فائقة. وهذا يظهر من خلال ما نراه في كتب التفسير، من حديث عن(فساد العطف المفضي إلى دخول قول في قول ليس منه، وحديثهم عن "فساد تعلُّق شبه الجملة(ظرفًا/ أو جارًّا ومجرورًا)، بعامل يفضي إلى ارتباط كلام بكلام أجنبي عنه، وحديثهم عن التعلق العاملي الذي يؤدي إلى صغر المعنى.

٣. ٣. ٣ ومن هذه المواضع التي يظهر فيها ضرورة العناية بـ" الارتباط والانقطاع بين المعاني": مسألة "الوقف والابتداء" في القرآن الكريم، فهذا الموضع من النظر الدقيق في طرائق "تشكُّل" المعاني و"صناعتها" تجميعًا وتفريقًا؛ وهو باب قائم على أصل من أصول النحو العربي وهو: أنهُ يمنع إدخال قول في قول ليس منه(فيلزم حينئذ القطع والوقف)، كما أنهُ يمنع إخراج قول من قول هو منه(فيلزم حينئذ الارتباط والوصل).

٣. ٤ الأصل الرابع: التحليل النحوي والاحتياط من "تفكيك" نظم القرآن

القرآن الكريم "نص" يستمد من لغته إعجازه، ولا مناص في "تحليله" من البحث في نظمه، والوقوف على طرق الضم والتركيب فيه، وفي هذا السياق قرر علماء البيان أن من أبرز وجوه إعجاز القرآن الكريم: حسن تأليفه، والتئام كلمه، وبديع نظمه، وجزالة طرق الضم فيه والتركيب والتعليق، يقول أبو سليمان الخطابي: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ

---

١ **البرهان**، ٣/٢٩٤.

حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة"[١] ومأتى إعجاز النص القرآني من أن هذه الوجوه الثلاثة فيه جاءت في غاية الكمال والفصاحة والبلاغة "حتى لا ترى شيئًا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظمًا أحسن تأليفًا، وأشد تلاؤمًا وتشاكلًا من نظمه"[٢] وهذا ما يؤكده الإمام أبو بكر الباقلاني بقوله: "وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم، وبديع التأليف والرَصف"[٣]، فكل معنى يحمله النظم القرآني، إنما يؤتى به "على أحسن تركيب وأفصحه"[٤].

وتلاؤم النظم وتشاكله يعني في بعض وجوهه: ترابط العلاقات النحوية المتبادلة بين مكونات النص، وحسن اقترانها، إن على مستوى بناء الجملة، وإن على مستوى بناء الجمل، وضبط بنيتها على حذو المعنى في النص[٥]، كالترابط بين العامل والمعمول، والأصل والعدول عنه، والمفسِّر والمفسَّر، وبناء الجمل وما بينها من علاقات، وبناء القيود في الكلام ووجوه التراتيب فيه... وهذه العلاقات النحوية كلها "عُمُدٌ" و"أصول"، تنظم العلاقات بين الكلم داخل الجملة من ناحية، وبين الجمل المكونة للخطاب، وطرق الربط بينها من ناحية أخرى، وهي علاقات ذات أهمية كبيرة يجب التنبه إليها عند تحليل النص، وخاصة القرآن الكريم، حتى قال بعض العلماء:" أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط"[٦].

---

١ الخطابي. (د ت). **بيان إعجاز القرآن**. تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. مصر: دار المعارف، ط٤، ص٢٧.

٢ المرجع السابق.

٣ الباقلاني. (١٩٩٣م). **إعجاز القرآن**. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ص٣٧.

٤ السَّمين، الحلبي. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). **الدر المصون**. تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، ١٧٩/٤.

٥ الخطابي، محمد. **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠١٢م، ص٣١، وإبراهيم الفقي. (١٤٣١هـ/٢٠٠٠م). **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٩٧/١.

٦ الزركشي، أبو عبد الله. (١٣٩١هـ). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، ٣٦/١.

ومعنى ذلك أن كل تحليل لآي القرآن الكريم، تختل فيه هذه "الترتيبات" و"الروابط"، وتتوه فيه تلك العلاقات النحوية، أو تلتبس، فإنه يؤدي، ضرورة،إلى "تفكيك" نظم القرآن؛ ومن ثم فقدان" الاستقامة" النحوية. ومن أبرز الوجوه التي يمكن أن نتلمس فيها هذا "التفكيك" حديث المفسرين عن:

٣. ٤. ١ الاحتياط من "تفكيك" الكلام بعضه من بعض

وذلك إذا أدى التحليل لآي القرآن الكريم إلى قطع كلام من كلامٍ هو مرتبط به، ومن جملة ذيوله، فيتفكك بذلك "النظم "، وتلتبس العلاقات في الخطاب.

وإدراك هذا الضرب من الصلة بين الجمل داخل النص، يحتاج إلى مزيد من التأمل في المعنى، ومعرفة جوهره، وحينئذ تجد عند المفسرين وهم يبحثون في مواقع الإعراب، والروابط بين العامل والمعمول، تجد "بحثًا دقيقًا وممتعًا، في ربط الكلام وعلائقه، وكشفًا بارعًا لتلك الخيوط التي تدق، حتى كأنها شعيرات خفية، ولكنها متينة، ووثيقة، في ربط الكلام ودمجه"[١] ونظير ذلك ما قيل في:

–قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ﴾ (من يونس، الآية:٢٤). فهذه الآية الكريمة سيقت لتشبيه الدنيا في سرعة تقضِّيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال، بحال نبات الأرض بعد جفافه وذهابه حطامًا بعدما التف وتكاتف وزين الأرض بخضرته وبهائه، وواضح من المثل أن فاعل " اخْتَلَطَ" هو "نَبَاتُ الأَرْضِ"، أي: اختلط النبات وكثر حتى التف بعضه ببعض بسبب الماء، وجوّز ابن عطية الوقف على "فَاخْتَلَطَ " وقطعه عما بعده، على أن يكون فاعل" اخْتَلَطَ" ضميرًا عائدًا على الماء، أي: أن الذي اختلط هو الماء، ثم نبتدئ" بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ" على الابتداء والخبر[٢] قال أبو حيان:" والوقف على قوله : "فَاخْتَلَطَ" لا يجوز وخاصة في القرآن؛ لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصيح اللفظ، وذهاب إلى اللغز والتعقيد، والمعنى الضعيف. ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم

---

١ محمد، محمد أبو موسى. (١٩٧٩م). **دلالات التراكيب: دراسة بلاغية**، مكتبة وهبة، القاهرة، ص٣١٠.

٢ الأندلسي، ابن عطية. (١٤١٣هـ/١٩٩٣م). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، لبنان: دار الكتب العلمية، لبنان، ١١٤/٣.

الذي الضمير في كناية عنه فقيل: بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض، لم يكد ينعقد كلامًا من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة، ولولا أنّ ابن عطية ذكره وخرّجه على ما ذكرناه عنه لم نذكره في كتابنا "[١].

-وفي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (النمل:٧١-٧٢)، قوله تعالى: "رَدِفَ لَكُم" فيه أوجه، أظهرها :أن " رَدِفَ" ضمِّن معنى فعل يتعدى باللام، أي: دنا وقرب وأزف، و" بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" فاعل به، والمعنى: أن كفار مكة يقولون للمؤمنين: متى يأتينا العذاب الذي تهددوننا به إن كنتم صادقين في أن العذاب نازل بنا؟ فجاء الجواب، قل لهم يا محمد، صلى الله عليه وسلم،: نتوقع أن يكون دنا وقرب منكم بعض ما تستعجلون به، وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "تَسْتَعْجِلُونَ" إذ "بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" معمول لـ" رَدِفَ " ومن مقتضياته، فلا وقف دونه، وذهب بعضهم إلى جواز الوقف على" رَدِفَ" وقطع "بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" عنه، باعتبار أن فاعل "رَدِفَ "ضمير الوعد، أي: ردف الوعد، أي: قرب ودنا مقتضاه، و"لكم "خبر مقدم، و"وبعضُ" مبتدأ مؤخر، قال الآلوسي: "ولا يخفى ما فيه من التفكيك للكلام، والخروج عن الظاهر لغير داع لفظي ولا معنوي"[٢].

٣. ٤. ٢ الاحتياط من انتهاك المراتب و"تشتيت" الكلام:

١ الأندلسي، أبو حيان. (١٤٢٢هـ /٢٠٠١م). **البحر المحيط**. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٤/٥.

٢ الألوسي. **روح المعاني**. (د.ت). بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠/ ١٦، و: **الدر المصون**، ٦٣٩/٨.

من أصول الفكر النحوي: أن رتبة المعمول تلي رتبة العامل، وأنه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي[١]، فـ"الأشياء حقها ألا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه[٢]" ويوضح ذلك الإمام عبد القاهر، فيقول: "اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فلا تقول: ضربت وذهب عمرًا زيد، تريد: ضربت عمرًا وذهب زيد، فتوقع "عمرًا " الذي هو مفعول "ضربت" بين "ذهب" ومعموله الذي هو "زيد" المرفوع بأنه فاعله؛ لأن "عمرًا" ليس من "ذهب" و "زيد" في شيء. فمن المحال إيقاعه بينهما. وذلك أن "ذهب" يقتضي معموله الذي هو "زيد"، وأنت تأتيه بشيء لا يناسبه. فما هو إلا بمنزلة من يطلب رفيقه وأخاه، فينضم إليه طفيلي لا يلابسه بوجه"[٣].

فإذ أدى "انتهاك" المراتب إلى ضياع ذلك الأصل، وتطفل بين العامل وما يلابسه شيءٌ، أدى ذلك، ضرورة، إلى تفكك كلامٍ يأخذ بعضُه بحُجْزة بعضٍ، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ (النساء:٢٢) ذهب كثير من المفسرين إلى أن لفظةِ"من" في قوله تعالى:" فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم" متعلقة بفعل محذوف مقدر بعد الفاء، تقديره: فلينكح مما ملكته أيمانكم، وقوله: "وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ" جملة من مبتدأ وخبر، وجيء بها بعد قوله " مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ" ليفيد أن الإيمان كاف في نكاح الأمة المؤمنة ظاهرًا، ولا يشترط في ذلك أن يعلم إيمانها علمًا يقينًا، فإن ذلك لا يطلع عليه إلا الله، وقوله تعالى:" مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ" مبتدأ وخبر أيضًا، وجيء بهذه الجملة تأنيسًا بنكاح الإماء، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفع الحر عن نكاح الأمة عند الحاجة إليه[٤]. وذهب بعض المفسرين، ومنهم الإمام الطبري إلى جواز أن

---

١ والمقصود بالأجنبي: الجزء المستقل بنفسه، الذي لم يعمل فيه العامل، ينظر: **أمالي ابن الحاجب**، ص٧٥١.

٢ العكبري، أبو البقاء. (١٤١٦هـ). **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله النبهان، بيروت: دار الفكر، ١ / ٨٥٥.

٣ الجرجاني، عبد القاهر. (١٩٨٢م). **المقتصد في شرح الإيضاح**. تحقيق: كاظم بحر المرجان. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ص ٤٢٦، و٤٣٥.

٤ **الدر المصون**، ٦٥٦/٣.

يكون قوله تعالى:" بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ" فاعلًا لذلك الفعل المحذوف، وأن في الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير: ومن لم يستطع منكم طولًا أن ينكح المحصنات المؤمنات، فلينكح بعضكم من بعض الفتيات، ويكون قوله:" وَاللّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ" اعتراضًا بين ذلك الفعل المقدر وفاعله، قال الطبري: "وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، وتأويل ذلك: ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فلينكح بعضكم من بعض، بمعنى: فلينكح هذا فتاة هذا، فالبعض مرفوع بتأويل الكلام"[١]، قال أبو حيان:" وهذا قول ينزه حمل كتاب الله عليه؛ لأنه قول جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني، وتفكيك نظم القرآن عن أسلوبه الفصيح، فلا ينبغي أن يسطر ولا يلتفت إليه"[٢].

شبيه بتأويل الإمام الطبري في هذه الآية، ما ذكره بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ (إبراهيم: ٣١-٣٢)؛ إذ الظاهر أن معمول " قُل" هو قوله:" يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً"، أو الأمر المقدر، أي: قل لهم: أقيموا، يقيموا[٣]، وذهب ابن عطية إلى جواز أن يكون معمول القول الآية التي بعد، أي: قوله تعالى: "اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء"[٤]، قال أبو حيان: "وهذا الذي ذهب إليه من كون معمول القول هو قوله تعالى:" اللّهُ الَّذِي "الآية، تفكيك للكلام، يخالفه ترتيب التركيب، ويكون قوله : يقيموا الصلاة كلاماً مفلتاً من القول ومعموله"[٥].

---

١ الطبري، ١٩/٥.

٢ **البحر المحيط**، ٢٣١/٣.

٣ **الدر المصون**، ١٠٧/٧.

٤ **المحرر الوجيز**، ٣٣٩/٣.

٥ **البحر المحيط**، ٤١٥/٥.

٣. ٤. ٣ الاحتياط من انتهاك المراتب و"تفكيك " المتلازمات

المراد بـ"المتلازمات" هنا: التراكيب العربية التي تتميز بوجود تلازم بين مكوناتها، فيصبح أحدهما مفتقرًا إلى الآخر لفظًا ومعنى، وكأنهما جزءا كلمة واحدة، فلا تذكر إحداهما إلا وتطلب الأخرى[١]، وذلك كالتلازم الواقع بين العامل ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته....إذ لما كانت هذه الأزواج مع نظيراتها كالشيء الواحد امتنع انتهاك مراتبها، والفصل بينها؛ وبالجملة فـ"كلما ازداد الجزآن اتصالًا، قوي قبح الفصل بينهما"[٢] ؛لما يؤديه ذلك الفصل من تفكيكٍ بيِّنٍ لنظم الكلام.

فأي تفسير يؤدي إلى "التفكيك" بين هذه ا"لمتلازمات"، فإنه، ولا شك، تفسير مردود، ففي الآية الأولى من سورة المائدة، انتصب " غَيْرَ" على الحالية من الضمير المجرور في" لَكُم"، وجملة:" وَأَنتُمْ حُرُمٌ " في موضع الحال من ضمير " مُحِلِّي "، والمعنى: أن الله أحل لكم بهيمة الأنعام، ذكورها وإناثها، إلا ما يتلى عليكم في القرآن تحريمه من تحريم الميتة والدم وغير ذلك، وإلاّ الصيد في حالة كونكم مُحْرمين، أو في حالة الإحرام، فإنه غير مباح لكم، قال الشيخ الطاهر بن عاشور:"وهذا نسج بديع في نظم الكلام استفيد منه إباحة وتحريم: فالإباحة في حال عدم الإحرام، والتحريم له في حال الإحرام "[٣] وذهب جماعة من العلماء إلى أن" غَيْرَ مُحِلِّي" حال من الفاعل في " أَوْفُواْ"، والمعنى: أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم محلين الصيد وأنتم حرم، وقد ضُعِّف هذا الوجه بأنه" يلزم منه الفصل بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية، ولا يجوز الفصل إلا بجمل الاعتراض، وهذه الجملة، وهي قوله:"أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ" ليست اعتراضية، بل هي منشئة أحكامًا ومبيِّنة لها، وجملة الاعتراض إنما تفيد تأكيدًا وتسديدًا"[٤].

---

١ بلحبيب، رشيد. (١٩٩٨م). **ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي**. المغرب: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، ص٢١٤.

٢ الخصائص ٢ / ٣٩٠.

٣ **التحرير والتنوير**، ٨٠/٦.

٤ **الدر المصون**، ١٧٩/٤.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (الأعراف، من الآيتين ١٤٤-١٤٥). إذ الظاهر في جملة" فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ" أنها منصوبة بقول مضمر، وذلك القول منسوق على جملة :" كَتَبْنَا "، والمعنى: وكتبنا لموسى في ألواح التوراة من كل شيء يُحتاج إليه من مطلوبات الدين، تذكيرًا ونصحًا، وقلنا لموسى: خذ الألواح بقوة، أي: بجد واجتهاد. وجوز بعض المفسرين أن تكون جملة:" فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ" بدلًا من قوله" فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ" بدل اشتمال[١]، قال الخفاجي: "وضُعِّفَ هذا المعنى؛ بأن فيه الفصل بأجنبي وهو جملة:" كَتَبْنَا " المعطوفة على جملة:" قَالَ يَا مُوسَى"، وهو تفكيك للنظم"[٢].

ومنه أيضًا، الآيات الثَّلاث في مستهل سورة إبراهيم: ﴿الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ (إبراهيم: ١-٣)، فالراجح في" الَّذِينَ "من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ﴾ أنه مبتدأ، وخبره "أُوْلَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ"، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هم الذين، أو أن يكون منصوبًا بإضمار فعل على الذم، وجوز بعض المفسرين أن يكون نعتًا لـ"لِّلْكَافِرِينَ" من قوله: "وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ"[٣] "وهو لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما، وهو قوله : " مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ "، سواء كان " مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ" في موضع الصفة لـ"وَيْلٌ"، أم متعلقاً بفعل محذوف أي : يضجون ويولولون من عذاب شديد. ونظيره إذا كان صفة أن تقول : "الدار لزيد الحسنة القرشي" فهذا التركيب لا يجوز؛ لأنك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منهما وهو صفة الدار، والتركيب الفصيح أن تقول : الدار الحسنة لزيد القرشي، أو الدار لزيد القرشي الحسنة"[٤].

بهذين الأمرين، حديث المفسرين عن: "انتهاك المراتب وتفكيك النظم"، وحديثهم عن: "انتهاك المراتب والتفكيك بين المتلازمات" ندرك أن العلاقة بين الكلمات داخل الجملة،

---

١ **البحر المحيط**، ٣٨٦/٤، **والدر المصون**، ٥/ ٤٥٤.

٢ **حاشية الشهاب على البيضاوي**. (١٤١٧هـ/١٩٩٧م). ضبطه وخرج آيات وأحاديثه: عبد الرازق المهدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٣٦٨/٤، **وروح المعاني**، ٥٨/٩.

٣ **الكشاف**، ٥٠٥/٢.

٤ **البحر المحيط**، ٣٩٤/٥.

من جهة، وبين الجمل داخل الخطاب من جهة ثانية، ليست مطلقة، بل هي علاقة منضبطة، في بنية النظرية النحوية، بجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل، أطلق عليها الإمام الشاطبي: "الأصول الاستعمالية"[١]، وهي أصول تجسد "منطق" العلاقة بين أجزاء التركيب، وضرورة التقيد بهذا "المنطق" في ضبط "حركة" الكلم، و"مراتبها"، و"مدارجها"؛ فلا يتيه الاستعمال بعيدًا عنها بشكل يُفقد كل عنصر ما يطلبه من العناصر الأخرى، وحينئذٍ يضطرب "النظام" النحوي، و"يُشوَّش" المعنى في النص، و"تتلاشى" قابلية الفهم.

٣. ٤. ٤ الاحتياط من تشتيت الضمائر وتفكيكها

من مجالات الدور الرابطي للضمير: "**الربط**" بين أجزاء الجملة الواحدة، أو بين الجملة والجملة في الخطاب، يقول العلامة الرضي محدِّثا عن الضمير الرابط للجملة متى وقعت خبرًا: "وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من واسطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الواسطة هي الضمير، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض"[٢]، وقول الرضي:" إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض " يعني أن للإضمار دورًا تركيبيًّا ترابطيًّا؛ إذ عليه تقوم، في كثير من الأحيان، استقامة تعليق أجزاء الكلام بعضها ببعض.

والمتأمل في بنية الضمير التركيبيَّة والدلاليَّة يدرك أنه مبهم وضعًا، معرفةٌ استعمالًا، يقول سيبويه:" وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أن من يُحَدَّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئًا يعلمه "[٣] ويقول المبرد:" وإنما صار الضمير معرفة ؛ لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: "مررت به"، ولا "ضربته" ولا "ذهب"، ولا شيئًا من ذلك، حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير"[٤] أي: أن بنية الضمير تقتضي ضرورة عوده على سابقٍ أو لاحقٍ، يفسره ويرفع إبهامه، وهذا

---

١ **المقاصد الشافية**، ١/٥٤.

٢ **شرح الرضي على الكافية**، ٢/٣٣٨.

٣ **كتاب سيبويه**، ٢/٦.

٤ **المقتضب**، ٤/٢٨٠.

المقتضَى هو ما يسمى "مرجعًا"، أو "عائدًا"، وهذا "المرجع" أو "العائد" قد يكون "مقاليًّا" موجودًا في بنية الكلام، وقد يكون "مقاميًّا" يفهم من السياق، ومنازل الخطاب.

وقد تتعدد الضمائر في بنية "الخطاب" الواحد؛ ومن ثم يجب توجيه الضمائر فيه توجيهًا يضمن "تماسك " الخطاب و"ائتلاف" نظم الكلام، من جهة، ويضمن في الوقت نفسه مناسبة الكلام لـ"مقتضى" الحال و"مقاصد" المتكلم، من جهة ثانية. فإذا تعدد مرجع الضمائر في الخطاب الواحد سمي ذلك:" تفكيكًا" و"تنافرًا" و" تشتيتًا"، فإذا أدى هذا "التفكيك" في مرجع الضمائر إلى "تفكيك" نظم الكلام، و"التباس" العلاقات النحوية فيه، كان توجيهًا مرفوضًا ينبغي تنزيه فصيح الكلام عنه.

وقد تتبع المفسرون "حركة" الضمائر في الخطاب القرآني، ودلالاتها في سياقاتها، وإحالة الضمير، وتعدد المحال إليه، مشيرين في ذلك إلى أمور ثلاثة:

أ–الاحتياط من أن تؤدي " الإحالة" في الضمير إلى معنى لا يتفق وسياق النص القرآني، ومن ثم كان إعادة الضمير إلى مرجعه من أهم ما يقوم به مفسر النص؛ لأنها تزيل عنه اللبس، وتوضح دلالاته، ولا شك أن اللبس من أهم مظاهر "تفكيك" النص، و"تشتيته"، كما في قوله تعالى"وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ (من الحج، الآيتان ٧٧–٧٨) إذ اختلف العلماء في مرجع الضمير"هو" من قوله تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾ فقيل هو راجع لـ "إِبْرَاهِيمَ" ؛ فإنه أقرب مذكور[١]، وهو مشكل لا يستقيم؛ لأن الإشارة في قوله " وَفِي هَذَا "راجعة للقرآن،وهو لم يكن في زمن إبراهيم ولا هو قاله ؛ ولذلك رجح العلماء أنه عائد إلى لفظ الجلالة كضمير "هُوَ اجْتَبَاكُمْ " فتكون الجملة استئنافًا، قال الزركشي:" والصواب: إن الضمير راجع إلى الله سبحانه يعني : سماكم المسلمين من قبل يعني: في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم، وفي هذا الكتاب الذي أنزل عليكم وهو القرآن،والمعنى: جاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم، وهو سماكم المسلمين من قبل،وفي هذا الكتاب؛ لتكونوا أي: سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة"[٢]. ونظير ذلك ما ذكره الإمام الزركشي،

---

١ **البحر المحيط**،٣٦١/٦، **وحاشية الشهاب على البيضاوي**، ٥٥٢/٦.

٢ **البرهان**، ٣٣/٤.

أيضًا، بقوله:" وفي سورة يس موضعان توهم فيهما كثير من الناس، أحدهما: قوله ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ (يس:٣٧)، فقد يتوهم أن الضمير في هم راجع إلى الليل والنهار بناء على أن أقل الجمع اثنان، وهو فاسد؛ إذ إن النهار ليس مظلمًا.. إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يُحتج عليهم بالآيات..والثاني، قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ (يس:٨١)، يظن بعضهم أن معناه: مثل السموات والأرض (أي: أن الضمير في "مِثْلَهُم" راجع إلى السموات والأرض) وهو فاسد؛ لأنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يرد على إنكارهم إعادتَهما بابتدائهما، وإنما أنكروا إعادة أنفسهم، فكان الضمير راجعًا إليهم (أي: راجع إلى الكفار المنكرين للبعث؛ ليتحقق حصول الجواب لهم والرد عليهم"[١].

ب– أهمية "تواؤم" الضمائر و"توافقها"[٢]، فإذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لـ"مرجع" واحد فهو أولى من عودها لمختلف ؛حفاظًا على "تماسك" النظم القرآني[٣]، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ (البقرة:٨٤). يقول ابن عاشور:"الضميران في:"أَقْرَرْتُمْ"، و" أَنتُمْ تَشْهَدُونَ" راجعان لما رجع له ضمير " ميثَاقَكُمْ" وما بعده؛ لتكون الضمائر على سنن واحد في النظم"[٤]. وفي قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (البقرة:٤٥) يقول الإمام الرازي: "اختلفوا في المخاطبين بقوله سبحانه وتعالى: "وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ"، فقال قوم : هم المؤمنون بالرسول، قال لأن من ينكر الصلاة أصلاً والصبر على دين محمد (ص)، لا يكاد يقال له استعن بالصبر والصلاة، فلا جرم وجب صرفه إلى من صدق بمحمد صلى الله عليه وسلم، ولا يمتنع أن يكون الخطاب أولًا في بني إسرائيل(أي:

---

١ **البرهان**، ٣٤/٤.

٢ السيوطي، عبد الرحمن. (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م). **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق: سعيد المندوب، دار لبنان: الفكر، ٥٥٠/١

٣ **البرهان**، ٣٥/٤.

٤ ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤م). **التحرير والتنوير**. تونس: الدار التونسية للنشر، ٥٨٦/١.

في قوله تعالى:﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾، ثم يقع بعد ذلك خطابًا للمؤمنين بمحمد صلى الله عليه وسلم أي: في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، والأقرب أن المخاطبين هم بنو إسرائيل أي: في كلتا الآيتين)؛ لأن صرف الخطاب إلى غيرهم يوجب تفكيك النظم. فإن قيل:كيف يؤمرون بالصبر والصلاة مع كونهم منكرين لهما ؟ قلنا: لا نسلم كونهم منكرين لهما ؛ وذلك لأن كل أحد يعلم أن الصبر على ما يجب الصبر عليه حسن،وأن الصلاة التي هي تواضع للخالق والاشتغال بذكر الله تعالى يسلي عن محن الدنيا وآفاتها، وإنما الاختلاف في الكيفية ".[١]

ج– رفض كل "تفكيك" أو"تشتيت" للضمائر يؤدي القول به إلى"تفكيك" النظم القرآني، أو التباس مقاصده، وضابطهم في ذلك:"أن التفكيك مما لا ينبغي أن يخرَّج عليه النظم الكريم" [٢]، وأن "إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم له"[٣].

وهذا مسلك واضح في ردهم كثيراً ا من وجوه الإحالات في الضمائر، كما في قوله تعالى:" ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى﴾ (الآيتان، طه:٣٨–٣٩) إذ يرى الإمام الزمخشري أن الضمائر المنصوبة في قوله:" اقْذِفِيهِ"، و"فَلْيُلْقِهِ"، و"يَأْخُذْهُ" كلها راجعة إلى سيدنا موسى عليه السلام؛ لأنه المقصود، وهو حاضر في ذهن أمه الموحى إليها، فقذفه في التابوت وفي اليم، وإلقاؤه في الساحل، كلها أفعال متعلقة بضميره، وأنكر جعل الضميرين في " فَلْيُلْقِهِ"، و"يَأْخُذْهُ" عائدين إلى"التَّابُوتِ"، فقال: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف والملقى

---

١ **التفسير الكبير**، ٣/٤٦.

٢ **روح المعاني**، ٤/٢٠٨.

٣ الركيتي، مسعود. (١٤٣٣هـ/٢٠١٢م). **قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي**، المغرب: وزارة الأوقاف المغربية، ص١٢٨.

هو موسى في جوف التابوت؛ حتى لا تفرق "الضمائر" فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدّي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر"[١].

في قوله تعالى: ﴿وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ (النساء:٤)، ذكر القاضي أبو بكر ابن العربي اختلاف العلماء في المخاطب بالواو في قوله::" آتُواْ" هل الضمير عائد على الأزواج، أو المراد به الأولياء؟ ثم رجح القول الأول؛ لأن الضمائر واحدة، وتعود في نسق واحد إلى المحدَّث عنهم وهم الأزواج، فقال:" واتفق الناس على الأول، وهو الصحيح؛ لأن الضمائر واحدة إذ هي معطوفة بعضها على بعض في نسق واحد، وهي فيما تقدم بجملته الأزواج فهم المراد ههنا، لأنه تعالى قال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء:٣)، فوجب "تناسق" الضمائر"[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات:٦-٨) فالضمائر كلها هنا عائدة على الإنسان، حسب الظاهر الذي يقتضيه اتساق الضمائر، واتحاد المتحدَّث عنه[٣]، وقيل إن الضمير في قوله: "وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ" عائد على "ربه" والمعنى: أن الله يعلم ما في نفس الإنسان من جحوده وشحه الشديد بالمال، وقد عقب على ذلك الإمام أبو حيان بقوله:" "تناسق" الضمائر لواحد مع صحة المعنى أولى من جعلهما لمختلفين، ولا سيما إذا توسط الضمير بين ضميرين عائدين على واحد"[٤]، وقال الإمام الآلوسي: و"اتساق" الضمائر وعدم "تفكيكها" يرجح الأول؛ فإن الضمير السابق، أعنى: ضمير "لِرَبِّهِ" للإنسان، ضرورة، وكذا الضمير اللاحق، أعنى: الضمير في قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ"[٥].

---

١ **الكشاف**، ٣، /٦٤.

٢ ابن العربي، أبوبكر محمد بن عبد الله. (د.ت). **أحكام القرآن**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ٤١٣/١.

٣ **التحرير والتنوير**، ٥٠٥/٣٠.

٤ **البحر المحيط**، ٥٠٢/٨.

٥ **روح المعاني**، ٣٠/ ٢١٨.

فقد تبين مما سبق أن "الضمير" يعد من أهم "الروابط النسقية" في وصل الكلم بعضه ببعض داخل الجملة، من جهة، وبين الجمل المكونة لنص الخطاب من جهة ثانية؛ ومن ثم عُنيت العربية بوضع القواعد والضوابط المنظمة لاستعماله[١]، وفي هذا الإطار اهتم المفسرون، وهم يحللون آيات القرآن الكريم،بأمور: أولها: المحافظة في، إحالة الضمائر، على "اتساق النظم"، ورفض كل "تفكيك" أو "تشتيت" للضمائر يؤدي القول به إلى "تفكيك" النظم القرآني، أو التباس مقاصده. ثانيهما: "صحة الإحالة في الضمائر" إذ المحافظة على المعنى والإفهام تقتضي أن يحال الضمير على ما يصح به المعنى، ويتفق ومقتضيات الخطاب، فإذا لم ينتبه المفسر إلى صحة المعنى الذي تعود عليه تلك الضمائر، آل الأمر إما إلى "الاختلال" في فهم المقصود من الكلام،وإما إلى ا"لإلباس" في فهم المراد، وفي كلتا الحاتين فإنه يناقض "الاستقامة النحوية"، ويخرج عن "سنن الخطاب"، أوليس الغرض من كل كلام هو البيان والتبيين؟!!

٤. الخاتمة

"الإعراب يعني العلاقة، ولُحمة النسب بين الكلمات في الجملة الواحدة، وإذا صحت العلاقة الإعرابية واستقامت في ذوق النحو، فهي تلك المناسبة الصحيحة التي يرضاها ذوق البلاغة.. والذين يزعمون أن النحو لا يعنيه من هذا إلا أن تُضبط حركات الأواخر، لا يفهمون النحو؛ لأن النحو الذي يعرفه علماء هذه الأمة، هو النحو الذي يبحث منطق اللسان، ويحلل ضروب العلاقات بين كلماته، ويشرح سليقة الأمة المنعكسة في هذا البناء الإعرابي المعجب"[٢].

وبعد، فإن هذه الأصول الأربعة:(فقه الحركة الإعرابية، والأصل والعدول عنه في بناء معاقد المعاني، والاحتياط من ضياع المعاني، والاحتياط من تفكيك النظم) وطائفة المفاهيم التي تمخَّض عنها عمل النحاة في "تحليل الخطاب القرآني" و"العلاقات بين أجزائه"، قد

---

١ وقد ذكر الإمام الزركشي كثيرًا من هذه الضوابط المنظمة لاستخدام الضمائر في العربية، في كتابه: البرهان، مبحث: مبحث: قاعدة في الضمائر، ٤/٢٨، وما بعدها.

٢ محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، ص٢٦٨-٢٦٩.

حفظت "النص القرآني" من أن يكون مجالًا للتزيد والإقحام، أو العبث واللهو، كما تُمكِّن من "الفهم" الصحيح لمقاصده، مما يفوِّت الفرصة على أي "قراءة" للخطاب القرآني بعيدًا عن "قوانين تأويله" أو مجاله "التداولي".

على أن هذه الأصول لا تشكل محاصرة للنص القرآني، والحيلولة دون امتداده، وتحقيق خلوده، بقدر ما تعني ضبطًا منهجيًا، ومرجعيًا، يحول دون التحريف؛ لذلك فإن أي فهم واجتهاد من البشر له أن يمتد ويمتد، ويبصر ويبصر، ويبلغ من المعاني والدلالات والآفاق ما يبلغ، بحسب تطور الزمان، وتقدم الحياة الاجتماعية والحضارية، شريطة ألا يعود ذلك بالنقض، أو الإلغاء للمرجعية، من بيان السنة، وفهم خير القرون" فمن لم يكن "مقياسه" مضبوطًا كل الضبط، فإن المعاني تختلط عليه وتمتزج، ووقع في "التيه" الذي أدخلتنا فيه النظرية التأويلية الحديثة(الهرمنيوطيقا) بدعوى الحداثة، وما بعدها. وقد تولد عن هذا "الأصول" مجموعة من "المقولات" يمكن أن نعتبرها "ضوابط" تتحكم في التحليل النحوي للخطاب، وبخاصة الخطاب القرآني، من نحو قولهم:

-ينبغي، في التحليل النحوي للكلام، العناية بمسألة "القصد" الذي "يُؤَمُّ"، و"مراد "المتكلم و"غايته" من الكلام.

- مَن لم "يفقه" مساق الكلام وسياقه الذي تشكل فيه، عجز عن إبصار حركة معانيه،

- لكل حركة إعرابية مقابلاتها المعنوية، وسياقاتها التي تقتضيها، وكل تحوُّلٍ في الحركة الإعرابية تجد فيه مدخلًا جديدًا لمعنى جديد.

- القطع والاستئناف، غالبًا، ما يشيران إلى أن الكلام الذي بُني عليهما له خطر وشأن، كل تغيير في أصل بناء الكلام يحدث تغييرًا مناسبًا في المعنى" فليس ثمة في العربية "توسع" أو "تجوّزٌ" مجانيٌّ.

- اللفظ الذي يغادر موقعه إلى الأصلي في التركيب إلى موقع آخر يبدو أجنبيًّا فيه، هو الذي يفضي إلى توليد جديد المعاني، وطارئ الدلالات.

- "النقض للمراتب" يقع كثيرًا فيما يعرف بـ"الفضلة" لفتًا لأهميتها؛ لأنها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، إذ "إن أكثر الفوائد إنما تجنى من الألحاق والفضلات، نعم، وما - - أكثر ما تُصلح الجمل وتُتمها، ولولا مكانها لوهت فلم تستمسك".

– كل حذف، وخاصة في القرآن الكريم، وراءه معنى لا يمكن أن تراه مع الذكر.

– الزائد إن دل علي معني لا يتحقق بدونه فلا يسمى زائدًا، فغيرُ جائز إبطا حرف كان دليلًا على معنى في الكلام.

– مواقع حروف المعاني في الكلام الشريف، لها دلالات حية، وتغمض أحيانًا، ولا يجوز إهمالها؛ لأنها معاقد المعاني، وروابطه، ومقاطعه، وهذه المواقع من أغمض ومن أنبل ما في الكلام.

– من أصول "تَشَكُّل" المعاني، في نظرية النحو العربي: أن الأصوات تابعة للمعاني، وأن "القيم الصوتية" للفظ، لها أثرها في تكوين المعنى وتشكله في الخطاب، فالمعاني تتلعب بالألفاظ، تارة كذا، وأخرى كذا، ومن ثم فالْمُنَاسَبَةَ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، يُرْتَكَبُ لَهَا أُمُورٌ مِنْ مُخَالَفَةِ الْأُصُولِ.

– لكل كلمة في العربية معنى يلمح فيها دائمًا ولا يفارقها مطلقًا، فالأولى توفير معنى الكلمة الذي وضعت عليه في أصل اللغة.

– لكل حرف من حروف المعاني وجه هو أولى به من غير، فلا يجعل لغيره إلا بثبت.

– حروف المعاني الزيادة فيها خلاف الأصل، فإذا أمكن جعل الحرف أصلًا فلا يعدل عنه، ولا يرتكب إلا لداع إليه، والأمر إذا دار بين محلٍّ يقال فيه بالزيادة، وآخر يقال فيه بالأصالة، كان الحمل على الأصالة أولى.

– لا يتسلط العامل على المعمول، صناعة، إلا إذا اقتضاه المعنى المراد.

– يُمنع إدخال قول في قول ليس منه، كما أنهُ يمنع إخراج قول من قول هو منه.

– أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط.

– لا يجوز في تحليل الخطاب قطع كلام من كلامٍ هو مرتبط به، ومن جملة ذيوله، فيتفكك بذلك "النظم"، وينقطع ترصيف الكلام ؛ مما يجعل بعضه مفلتًا من بعض، وهذا التفكيك مما لا ينبغي أن يخرَّج عليه النظم الكريم.

على أن القول في هذا الباب عريضٌ جدًا؛ فقد خلف لنا علماؤنا رحمهم الله، في ظل هذا الوعي بالعلاقة بين المعنى وتشكُّله، تراثًا حافلًا في قراءة البيان العربي، وضبط قوانين "تشكُّله" وفهمه، وحسب هذا البحث أن يلفت أنظار الباحثين إلى أنه ما يزال في التراث

النحوي العربي مجال فسيح لمن رام الركون إلى مناح مهجورة لم يقع عليها ضوء غامر بعد، كما حسبه أن يلفت الأنظار إلى أن في نحونا العربي مقولاتٍ إجرائيةً في "تحليل الخطاب"، من نحو: "الارتباط والانقطاع العاملي"، و"وقوع الكلام موقعًا يكون به محتاجًا إلى ما قبله ومن جملة ذيوله، أو موقعًا يكون به قائمًا بنفسه، مستغنيًا عن غيره"، و"نقض المراتب وانتهاكها"، و"اتساق الضمائر وتفكيكها "، و"أخذ المعاني بأعنة الكلام؛ تحصينًا لها واحتياطًا من فسادها"، و"الاحتياط من تفكيك الكلام وتشتيته"... وهي "مقولات" أساسها المعنى، ومجالها الاستعمال ومقتضياته عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركة القول فتصبح حدثًا يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبر به المتكلم عن غايات.

وجميع هذه "المقولات" وما شابهها مما فصلنا الحديث عنه، في ثنايا هذا البحث، متجذرة في الجهاز النظري الذي استنبطه النحاة، مما يتبين معه أن النحو العربي يملك جهازًا إجرائيًّا في "تحليل الخطاب" و"نحو النص" يجمع بين الصرامة والشمول، ويغني عن إقامة "نحو نص" موازٍ له، أو "التحيز" لنحو النص عند الآخرين!

إن هذه التصورات النظرية، وطائفة المفاهيم التي تمخَّض عنها عمل النحاة في "تحليل الخطاب" و"العلاقات بين أجزائه"، قد فتحت الطريق أمام المفسرين، وشراح النصوص، ليختبروا تلك التصورات والمفاهيم في تحليلهم للخطاب، أيِّ خطاب، فكان غنم "نحو النص" بذلك كبيرًا لم يغنمه "نحو نص" في تراث أمة من الأمم؛ ومن ثم فليس من المبالغة القول: إن التحليل النحوي هو المدخل الأهم ليس لفهم الشعر فقط أو القرآن الكريم، فحسب، بل إنما هو المدخل الأهم لفهم كل كلام مصقول ابتداء من المعلقات، وانتهاء بآخر كلام، يدور به آخر لسان ناطق بهذه العربية الشريفة!! ولعل في ضوءٍ من هذا نفهم قول الإمام ابن حزم، رحمه الله: "لو سقط علم النحو لسقط فهم القرآن، وفهم حديث النبي، ولو سقط لسقط الإسلام"[١].

١ **رسائل ابن حزم الأندلسي**، ٢/ ١٦٢.

المصادر والمراجع:

REFERENCES:

Abu M. (1979). *Dilālāt al-Tarākib*. Cairo: Maktabah Wahbah.

ʾAbu ʿUbaidah, M.M. (1383H). *Majāz al-Qurʾān*. Taḥqīq: Muḥammad Fuʾād Sizkīn. Egypt: Maktabah al-Khānjī.

Al-ʻAkbarī. (1416H) *al-Lubāb fī ʿlal al-binān wal I'rab*. Lubnān :Dār al-Fikr.

Al-Alusī, M. (n.d.). *Ruh al-Maʾāni*. Beirut: Dār Ihyāʾ al-Kutub al-ʻArabiyyah.

Al-Alusi, Sh. M. (1353). *Ruḥ al-mʿāni fi Tafsir al-Qurʾān al-aʿẓim wa al-sabʿ al-mathāni*. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabi.

Al-Alusi, Sh. M. (1353). *Ruḥ al-mʿāni fi Tafsir al-Qurʾān al-aʿẓim wa al-sabʿ al-mathāni*. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabi.

Al-Baqillanī, I. M. (1993). *I'jāz al- Qur'ān*. Bayrūt, Lubnān : Dār wa Maktabah al-Hilāl.

Al-Jurjāni, A. (1412H). *Asrār al-Balāgha*. Tahqid: Abu-Fihr M. S. Jeddah: Dār al-Madanī.

Al-Rakiti, M. (1433H/2012). *Qawāid al-Tafsīr*. Morocco: Wizārat al-Awqāf.

Al-Suyuṭi, J. (1416/1996). *al-Itqān fi ʿulum al-Qurʾān*. Tahqīq : Said Mandub. Bierut: Dār al-Fikr.

Al-Zamakhsari, M. J. (n.d.). *Asās al-Balāgah*. Tahqīq: Muhammad Bāsil U. Beirut.

Al-Zarkashi, B. (1957). *al-Burhān fi ʿulum al-Qurʾān*. Taḥqīq: Muḥammad Abu al-Faḍl Ibrāhim. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyah.

Belhabīb, R. (1998). *Dawabit al-Taqdīm*. Morocco: Kuliyyah al-Adāb wa al-Ulūm.

Ibn al-ʻArabī, M. ʻA. (n.d). *Aḥkām al-Qur'ān*. Taḥqīq: ʻAbd al-Qādir ʻAṭṭā. Lubnān: Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.

Ibn al-Jawzi, A. (1984). *Nuzhat al-a'yun al-nawāzir fi 'ilm al-wujuh wa al-nazāir*. Beirut: Mu'ssasah al-Risālah.

Ibn ʻĀshūr, M.(1969). *Al-Ṭāhir Tafsīral -Taḥrīrwa-al-tanwīr*. Tūnis : Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr.

Ibn Fāris, A. (1999). *Mu'jam maqāyīs al-lughah*. Ed: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. Bayrūt : Dār al-Jīl, 2nd edn.

Ibn Jinni, U. *al-Khaṣāʾiṣ*. Taḥqīq : Muḥammad ʿAli al-Najjār. Beirut : - ʿAlam al-Kutub.

Ibn Manẓur, M. (n.d). *Lisān al-ʿarab*. Beirut: Dār Ṣādir.

Khattābi, M. (2012). *Lisaāniyāt al-nass*. Casablance: Al-Markaz al-Thaqāfi al-Arabi.

Qabāwah, F. (2002). *Al-Tahlīl al-Nahwī Usūluhu wa Adillatuhu*. Cairo: Longman.

Subhī I. F. (2000). *I'lm al-Lugha bayna al-Nazariyyah wa al-Tatbīq*. Cairo: Dār Quba.